اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عند سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة

من مغني اللبيب ملخصا

اعلم ان المصغر ما زيد فيه ياء لتدل على تقليل فالاسم المتمكن الذي ليس بمبني يضم اوله ويفتح ثانيه ويعدهما ياء ساكنة مثل رُجَيل في تصغير رجل ويكسر ما بعد الياء الساكنة الا الآخر للتصغير في الاسم الذي كان على اربعة احرف ولم يكن فيه تاء التانيث ولا الف التانيث مطلقا سواء كانت ممدودة او مقصورة ولا الالف والنون المشبهتان بالفي التانيث ولا الف افعال جمعا مثل جُعَيفِر في تصغير جعفر واما اذا كان في ذلك الاسم احد هذه الامور الخمسة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير بل تفتح فيقال في تصغير طلحة طُلَيحة وفي تصغير حبلى حُبَيلى وفي تصغير حمراء حُمَيراء وفي تصغير سكران سُكَيران وفي تصغير مثل اجمال جمع جمل اُجَيمال واما اذا لم يكن الاسم الكائن على وزن افعال جمعا مثل اعشار فيكسر ما بعد ياء التصغير بقلب الالف الرابعة الى الياء فيقال في تصغير مثل اعشار اُعَيشير واذا صغر ذلك الاسم الخماسي ولا يزاد ياء التصغير على الاسم الذي كان على خمسة احرف مثل جحمرش واذا صغر فالاولى حذف الخامس فيقال في تصغير مثل جحمرش جُحَيمِر وقيل يحذف من ذلك الاسم على ضعف فيقال في تصغير مثل جحمرش جُحَيرِش لان الحرف المشابه هو الميم لانه من حروف الزيادة فيحذف واذا صغر الحرف المشابه للزائد فيقال في تصغير مثل سفرجل سُفَيرِج بلا حذف شيء من حروفه واذا صغر الحروف الزائدة لا غيره وسمع الاخفش سُفَيرِجل ... في التصغير نحو باب من الاجوف الواوي وناب من الاجوف اليائي وهو على كلا قولي وضعف ورد في التصغير الى اصله لذهاب المقتضي للاعلال بسبب الواو ومن المعتل الفاء بالواو وموقظ من المعتل الفاء بالياء الى اصله فيقال في تصغير نحو باب بُوَيب لان اصله بوب وناب نُيَيب لان اصله نيب وفي تصغير ميزان من المعتل الفاء بالواو مُوَيزين لان اصله موزان وفي تصغير نحو موقظ مُيَيقظ لان اصله ميقظ واما نحو قائم وتراث واد فلا يرد الى اصله في وقت التصغير فلا يقال قُوَيم بل قُوَيئم فلا يرد الهمزة الى اصلها وهو الواو لان سبب الاعلال باق في المصغر ايضا ولا يقال وُرَيث بل تُرَيث فلا يرد التاء الى اصله وهو الواو لان سبب الاعلال وهو ضمة الواو باق في المصغر ولا يقال وُدَيد بل اُدَيد فلا يرد الهمزة الى اصلها وهو الواو لان سبب الاعلال وهو ضمة الواو باق في وُدَيد وهو المصغر

من شرح المقصود

وقالوا في تصغير عيد عُيَيد مع ان القياس عُوَيد بناء على ان اصله عود لانه جمع جاء على اعياد فحمل التصغير على جمعه واذا كان الحرف الثاني من الاسم الذي اريد تصغيره مدة زائدة يقلب واوا في وقت التصغير فيقال في تصغير نحو ضارب ضُوَيرِب وفي تصغير نحو ضيراب ضُوَيريب واذا صغر الاسم الذي بقي على حرفين برد محذوفه فيقال في تصغير نحو عِدة وُعَيدة وفي

وفي تصغير نحو كل اسما اُكَيل وفي تصغير نحو سه وُسَيه ومذ اسما مُنَيذ وفي تصغير نحو دم دُمَي وبد وسم وغد و ... واذا صغر باب ابن واسم واخت وبنت وهنت يرد محذوفه ايضا فيقال بُنَي وسُمَي واُخَية وبُنَية وهُنَية واذا صغر باب ميت وهار وناس يجوز رد المحذوف وعدم رده فيقال مُيَيت ومُيَيت وهُوَير وهُوَير وهُوَيئر بالتشديد ونُوَيس واُنَيس بالتشديد واذا ولي ياء التصغير واو والف منقلبة او زائدة قلبت ياء نحو عُرَيَّة في تصغير عروة لان اصل عُرَيوة ونحو عُصَيَّة في تصغير عصا واصل عُصَيَّة عُصَيوة واصل عصو ونحو رُسَيلة في تصغير رسالة وايضا بقلب الهمزة المنقلبة بعد الف زائدة قلبت ياء الى الياء ايضا كما في عطاء على ما سيجيء ويقال في تصغير اسود وجدول اُسَيد وجُدَيل وكن الفصيح في تصغيرهما اُسَيد وجُدَيل وان اتفق اجتماع ثلث ياءات حذف الاخيرة نسيا على الافصح فيقال في تصغير عطاء عُطَي واصله عُطَيِّي وفي تصغير اداوة اُدَية واصلها اُدَيِّية وفي تصغير غاوية غُوَية واصلها غُوَيِّية وفي تصغير معاوية مُعَيَّة واصلها مُعَيِّيَة بثلث ياءات فحذفت الاخيرة نسيا وادغم الياء في الياء والقياس في تصغير احوى اُحَي غير منصرف عند سيبويه والامام عيسى يصرفه وقال ابو عمرو اُحَيٍّ وعلى قياس اسود اُحَيوٍ ويزاد للمؤنث الثلاثي بغير تاء تاء فيقال في تصغير عين عُيَينة واذن اُذَينة وفي تصغير عرب وعرس عُرَيب وعُرَيس وحرب حُرَيب شاذ واذا صغر الرباعي المؤنث بغير تاء فلا يزاد تاء فيقال في تصغير عقرب عُقَيرِب وتصغير قدام وورا بقديمة ووُرَيئة شاذ والقياس قُدَيديم ووُرَيّ

الفرق بين كم الاستفهامية وبين كم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا بدليل

حاشية حسن چلبي

وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وانما هو زعم ابطال العدد ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية بحكم من قرينة والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه بجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظروف وشبهه وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظروف الا لضرورة واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا وكذا يحمل تعداد مع مميزه لا ينفصل بينهما نحو رطل زيتا وعلى ما اجاز السيرافي في العدد اعشرون عندك غلاما اذا اردت طوائف من العلماء ينبغي جواز كم غلاما لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلاما لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا لك والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش من جواز كون مميز كم الاستفهامية مجموعا

هذه خلاصة ما في شرح الكافية للشيخ الرضي

اختلف النحاة في جازم الجزاء فقال بعضهم انه اداة الشرط وهو مذهب المحققين من النحاة ونسبه السيرافي الى سيبويه وقال بعضهم انه فعل الشرط وحده وهو مذهب الاخفش واختاره ابن مالك وقال بعضهم انه مجموع الاداة والشرط وهو مذهب الخليل وعامة الكوفيين وقال بعضهم ان الجزم فيه بالجوار كالجر بالجوار

هذه خلاصة من شرح نادة ... نتائج الافكار

Copyright © King Saud University